تحدد صلاحيات الحكام العسكريين الذين تعينهم الجيوش العربية في مناطق احتلالها من قبل مجلس الجامعة بصورة لا يكون تداخل بين هذه الصلاحيات وسير الادارة المدنية .

وقد سمي احمد حلمي عبد الباقي رئيسا وجمال الحسيني للامن العام وعوني عبد الهادى للشؤون الاجتماعية والدكتور حسين الخالدي للصحة وسليمان طوقان للمواصلات وعلي حسنة للقضاء ويوسف صهيون للدعاية وامين عقل للزراعة ، وتقرر منح المجلس سلفة او هبة الى ان يتسنى له ترتيب امور وجباية الضرائب والعائدات .

غير ان العاهل الاردني الذي كان يمارس صلاحيات القائد الاعلى والذي كان جيشه يحتل هو والجيش العراقي القسم الاكبر من المناطق العربية عارض هذا القرار بشدة حتى جمده ، انطلاقا من فكرته الرامية الى ضم المناطق العربية الى مملكته . وقد كان ما جرى عقب استئناف القتال بعد الهدنة الاولى من نكسة مريعة على الموقف العربي العسكري والسياسي ما ساعد على بقائه مجمدا .

غير ان ضرورة تقدم ممثلين رسميين للشعب العربي الفلسطيني امام الهيأة الدولية في دورتها التي عقدت في باريس في اوائل عام ١٩٤٩ ، جعلت اللجنة السياسية تعود الى الفكرة بنطاق اوسع بحيث يقام كيان فلسطيني سياسي ومدني معا على أرض فلسطين حتى ان هذا كان من اهم ما شغل هذه اللجنة في اجتماعاتها في ايلول ١٩٤٨ وقد عارض ممثل الاردن في اللجنة الفكرة بكل شدة . ثم اخذ العاهل بنفسه زمام المعارضة فاستنكرها في تصريحاته وبرقياته واوعز الى عملائه في الاقسام التي يحتلها جيشه بالاستنكار والاحتجاج ، وساد في جو الجامعة توتر وتشاد بالرغم من موافقة سائر الحكومات بما فيها العراق على وجاهة الفكرة وضرورتها ، وقد رأت اللجنة ان تكتفي تفاديا لعواقب الانقسام بين الحكومات العربية باقرار الفكرة وناطتها بأهل فلسطين على ان تعترف الحكومات العربية بالحكومة الفلسطينية اذا اقروها وتساعدها ماديا وادبيا .

وحينئذ خطت الهيأة العربية العليا خطوتين في سبيل ذلك بالتشاور والتفاهم مع اللجنة السياسية وامين عام الجامعة وبتشجيع قوى من بعض الحكومات . وكانت الخطوة الاولى ان ذهب احمد حلمي عبد الباقي مع فريق من رجالات فلسطين الى غزة واعلنوا قيام حكومة عموم فلسطين بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٤٨ برئاسة احمد حلمي وعضوية كل من جمال الحسيني ورجائي الحسيني وعوني عبد الهادي واكرم زعيتر والدكتور حسين الخالدي وعلي حسنة وميشيل ايكاريوس ويوسف صهيون وامين عقل . وكانت الخطوة الثانية ان دعت الهيأة العربية العليا نحو ١٥٠ شخصا من الفئات التي تمثل مختلف انحاء فلسطين وهيئاتها وميولها الى عقد مجلس وطني في غزة لاسباغ الشرعية على ذلك . وقد استجاب نحو تسعين وانعقد المجلس في ٢٨ ذي القعدة ١٣٦٧ و ١ تشرين الاول ١٩٤٨ وقرر هذا القرار :

(بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال ، هذا الحق الذي بذل في سبيله اذكى الدماء وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به فاننا نحن اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة نعلن هذا اليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٦٧ الموافق للواحد من تشرين الاول سنة ١٩٤٨ استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالا سورية ولبنان وشرقا سورية وشرق الاردن وغربا البحر الابيض وجنوبا مصر استقلالا تاما واقامة دولة حرة ديموقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الانسانية مستلهمين في ذلك روح الامة وتاريخها المجيد ومصممين على صيانة استقلالها والذود عنه والله على ما نقول وكيل) ثم اذاع بيانا فند فيه قيام دولة يهودية على ارض العرب بالقوة والاغتصاب . وناشد الامة العربية والعالم الاسلامي احباط ذلك والاخذ بيد الشعب الفلسطيني لانقاذ فلسطين . وقرر ان يكون علم دولة فلسطين هو علم الثورة العربية باللون الاسود وتحته الابيض وتحته الاخضر مع مثلث احمر قاطع بدون نجمة . ووضع دستورا من مقتضاه ان يكون جهاز الدولة مؤلفا من مجلس أعلى يكون بمثابة مجلس عرش ومجلس دفاع ومجلس وطني وحكومة . ومثلت الحكومة امامه فالقت بيانا عن خطتها وفي المقدمة بذل الجهود